تحليل تأثير الايرادات النفطية والضريبية على الايرادات العامة في العراق للمدة 2003- 2018

م. د حميد علي صالح
كلية الاسراء الجامعة

م. د عبد القادر نايف
كلية الاسراء الجامعة

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر التغير في الايرادات النفطية والايرادات الضريبية وتأثير ذلك على الايرادات العامة في العراق للمدة 2003 – 2018, وقد تم بناء النموذج القياسي وأستخدام الطرق الاحصائية للتعرف على طبيعة العلاقة وتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع, ومن خلال أستخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدد وبطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS , وقد تبين بأن الايرادات النفطية تلعب دورا مهما في تكوين الايرادات العامة حيث بلغ ومن خلال معلمة ميل الانحدار ما قيمته 0.99, فضلا عن مساهمتها كنسبة في الايرادات العامة حيث تجاوزت كمعدل لمدة قيد البحث 96% , في حين كانت نسبة مساهمة الايرادات الضريبية كمعدل للمدة 3.6% , ومن خلال أجراء التكامل المشترك Cointegration وبحسب أختبار Johansen فقد تبين بأن هناك علاقة توازنية بالاجل الطويل بين الايرادات العامة والايرادات النفطية, كما واوصت الدراسة بضرورة العمل على تفعيل الضرائب كأحد مصادر الايرادات العامة والحد من ظاهرة التهرب الضريبي, فضلا عن خفض الاعتماد على الايرادات النفطية كونها تتسم بعدم الثبات والتقلبات أتجاه الاسعار والكميات

الكلمات المفتاحية : الايرادات العامة, الايرادات النفطية, الايرادات الضريبية

Abstract

This study aims to measure the change impact in oil revenues and tax revenues and its impact on public revenues in Iraq for the period 2003-2018, The standard model was build and use the statistical methods to identify the nature of relationship and the effect of independent variables on the dependent variable, by using the multiple linear regression equation and by last squares method, OLS ,and it was found that the oil revenues play an important role to from the public revenues, and through, the gradient slope parameter ,reached to value equal to 0.99 as well as its contribution as a percentage in public revenues, while its a exceeded as average for the study 96%, while the Tax revenues contributions percentage as average is 3.6%, and through the(cointegration) procedure, according to Johansen's test, it was found that there is a long-term equilibrium relationship between public revenues and oil revenues, and the study recommended the need to work on activating taxes as one of the sources of public revenue and reducing the phenomenon of tax evasion, as well as Reducing dependence on oil revenues, as they are characterized by instability and fluctuations in the direction of prices and quantities .

Key words: general revenues, oil revenues, tax revenues

المقدمة

يميل الاقتصاد العراقي الى كونه اقتصادا أحادي الجانب لما يتميز به من خصائص الاقتصاد الريعي, اذ يعتمد على مورد واحد في تكوين دخله, وهو ما ميزه بالاختلالات التي عمقتها موازنته العامة باعتمادها على الايرادات النفطية بشكل واضح وكبير وأنخفاض مساهمة مصادر التمويل الاخرى وأهمها الضرائب, وبحكم أعتماد أقتصاده على الايرادات النفطية مما جعله عرضة لتلقي الصدمات وخصوصا الخارجية منها الممثلة سواء بانخفاض الطلب العالمي على الصادرات النفطية, أو أنخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية, كل هذه العوامل أدت الى كبر حجم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وتفشي ظاهرة البطالة .

أن الموازنة العامة التي شهدتها مدة قيد البحث وعلى وجه الخصوص بعد عام 2003 والانتقال الى أقتصاد السوق الحر والانفتاح على الاقتصاد العالمي, فضلا عن وفرة الايراد النفطي ميزتها باختلال كبير في هيكل تكوين الايرادات العامة وعمق من الاعتمادية شبه المطلقة على ذلك النوع من الايراد .

أن هذا البحث يستهدف التعرف على طبيعة العلاقة وتأثير كل من الايرادات النفطية والايرادات الضريبية على الايرادات العامة في العراق للمدة 2003 – 2018 .

1 – منهجية البحث

1-1 مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث في أطار بحث العلاقة بين الايرادات العامة والمتغيرات قيد البحث, وما مدى تأثير كل منهما وهل توجد علاقة توازنية لاحدهما مع الايرادات العامة بالاجل الطويل .

1-2 فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة تأثير بين تلك المتغيرات (الايرادات النفطية, الايرادات الضريبية) والايرادات العامة في العراق للمدة 2003 – 2018

1-3 هدف البحث

يهدف البحث الى تحليل تأثير المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة على الايرادات العامة لغرض الوصول الى السبل التي تمكن من التعرف على طبيعة الاداء الاقتصادي العراقي في ضوء فهم العلاقات بين متغيراته الكلية

1-4 منهج البحث

أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي, فضلا عن المنهج الاحصائي أعتمادا على بعض الطرق الاحصائية لغرض استنباط النتائج

2 الاطار النظري

2-1 الايرادات العامة

تحتاج الدولة لتغطية نفقاتها العامة التي أخذت تتنامي مع تشعب تدخلها بالنشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية خصوصا بعد أزمة الكساد العالمي 1929 واتساع تدخلها وتأثيرها على النشاط الاقتصادي وبما تمتلكه من أدوات مالية(ابدجمان ، 2008 ,227) ، وكما هو معلوم فأن قيام الدولة بالانفاق العام يقصد منه تحقيق أكبر قدر ممكن من الاشباع للحاجات العامة وأن هذا الانفاق يستلزم وجود مصادر لتمويله وفي أطار بحث تلك المصادر فأن مايهتم به هذا البحث هو التعريف بالايرادات العامة وعلى وجه الخصوص النفطية منها والضريبية، وفي أطار تعريف الايرادات العامة فأنها تشير الى كل ما يتحق للدولة من موارد ومن

مختلف مصادر الايراد سواء كانت الطبيعية كالنفط الخام والسيادية من فرض الرسوم والضرائب والعوائد التي يحققها القطاع العام نتيجة تقديم سلع او خدمات (مشكور واخرون ، 2014: 315)

كما أن الايرادات العامة يمكن أن يفهم منها على أنها مجموعة الوسائل المتاحة للدولة التي تستطيع من خلالها تحقيق الاشباع للحاجات العامة في المجتمع، ونتيجة لطبيعة التباين في مصادر الايرادات والذي يعد من الصفات المميزة في تكوين الايرادات العامة ، فقد أختلف علماء المالية العامة في التصنيف والتمييز بين ألانواع المختلفة للايرادات العامة لكنهم يكاد يتفقون على أنها تأخذ شكلين رئيسيين :

أولهما : ايرادات تأخذ الصفة السنوية المنتظمة وبشكل دوري ويمكن أن تكون ذات صفة أختيارية تحصل عليها أختيارا من خلال أملاكها الصناعية والتجارية والمالية وغيرها من أملاكها, أو تكون ذات صفة أجبارية تحصل عليها بحكم سلطاتها القانونية والادارية, وبالتالي فأنها تحصلها جبرا كالضرائب والرسوم وغيرها من الادوات المحصل عليها جبرا .

ثانيهما : أيرادات تأخذ الصفة الاستثنائية أي أنها تكون غير منتظمة ولاتتكرر بشكل سنوي وأنها غير عادية, حيث تلجأ لها الدولة في الظروف الطارئة كحاجتها للتمويل عن طريق القروض والاصدار النقدي أو بيع جزء من أملاكها, وهذا ما يحدث عادة عندما تعاني موازنتها العامة من عجز كبير . (الجنابي ،2011 :110)

كما صنفت بالايرادات العامة من قبل وزارة المالية العراقية الدائرة الاقتصادية على النحو التالي (الدائرة الاقتصادية ، 2009 :17)

- ☒ **الايرادات النفطية** : تمثل اهم مرتكزات الاقتصاد العراقي كونها مصدر للموارد الاجنبية التي تساهم في تطوير مختلف القطاعات
- ☒ **الايرادات الضريبية** : تباين اهمية هذا النوع من الايرادات بين الدول ،اذ تشكل بصورة عامة مصدر هاماً في الدول غير النفطية
- ☒ **ايرادات بيع الموجودات غير المالية** : الايرادات المتأتية من بيع موجودات غير مالية ، اذ تقوم مؤسسات القطاع العام بصورة دورية مراجعة وتصفية موجودتها (المباني ، معدات ، وسائل نقل ، اثاث ...الخ) .
- ☒ **ايرادات المساهمات الاجتماعية** : مصدر من مصادر الايرادات العامة يتحقق نتيجة اشتراك الموظفين في مساهمات الضمان الاجتماعي والصحي والتامين الالزامي .
- ☒ **ايرادات المنح** : هي ايرادات استثنائية عادة ما تقترن بمدى متانة العلاقات الدبلوماسية التي تربط البلد الممنوح مع الاسرة الدولية .
- ☒ **ايرادات حوالات الخزينة** : نوع من القروض تلجا اليه الدولة عندما تعاني عجز في الموازنة العامة وتتعهد بسداد مع الفوائد المترتبة علية في وقت لاحق.

كما ويمكن تصنيف أيرادات الدولة الى الايرادات من أملاك الدولة, والايرادات من الضرائب, فضلا عن الايرادات من الرسوم والقروض, وبغض النظر عن نوع الايراد الذي يشكل مصدرا مهما في تمويل الانفاق العام فأن هذا البحث سيهتم بالايرادات النفطية والايرادات الضريبية كأحد أهم مصادر تمويل الايرادات العامة في العراق .

2-2 الايرادات من أملاك الدولة

تمتلك الدولة أموالا غير منقولة تكون الأبار النفطية أهمها كما في حالة الاقتصاد العراقي, وبصورة عامة فأن هذه الاموال تشمل ايضا العقارات والغابات والمناجم, ومن الناحية القانونية فأنها تتكون من نوعين وكالاتي :

(العدل ولطفي ، 2008 :73)

2-2-1 أموال ذات ملكية عامة تخضع لأحكام القانون العام لا يحق للدولة التصرف بها كالطرق والحدائق العامة ولا تأخذ الدولة مقابل لها الا في حدود ضيقة كفرضها الرسوم مقابل الانتفاع بها كزيارة المتاحف والحدائق مثلا

2-2-2 أموال ذات ملكية خاصة تخضع لأحكام القانون الخاص تستطيع الدولة التصرف بها ومن مثلها مشاريع الاستثمار الصناعية والزراعية والتجارية والمالية, فضلا عن الاراضي الزراعية وكذلك الابار النفطية حيث تصنف هذه الاخيرة ضمن أموال الدولة ذات الملكية الخاصة وبالتالي فأن للدولة الحق في أستثمارها بما يؤدي الى تكوين دخلها القومي ويؤدي الى تمويل أنفاقها العام لتحقيق ألاشباع للحاجات العامة وهذا ما يحدث بالنسبة للاقتصاد العراقي حيث تحقق الدولة تمويل أنفاقها بشكل كبير بالاعتماد على الايرادات النفطية كأحد مصادر التمويل للموازنة العامة للدولة .

2-3 الايرادات من الضرائب

تعد الضرائب من أهم مصادر تمويل الايرادات العامة وخصوصا في الاقتصادات المتقدمة, وتعرف الضريبة على أنها عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا الى الدولة أو أحد مؤسساتها العامة وبصفة نهائية منه في تحمل التكاليف والاعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل .(عبد الله ،2014 : 27)

وتستهدف الضريبة مجموعة من الاهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال الايرادات الضريبية, وفي أطار التمييز بين ألانواع المختلفة للضرائب فيمكن تصنيفها في ضوء المادة الخاضعة للضريبة أو الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة وكالاتي : (العبيدي ، 2011 :195)

2-3-1 الضرائب على الاشخاص وعلى الاموال

وقد عرفت الضرائب على الاشخاص وفي سياق تطورها ضرائب الرؤوس البسيطة التي تفرض بسعر واحد على جميع الاشخاص بغض النظر عن دخولهم أو ما يملكون, وضرائب الرؤوس المتدرجة وتفرض بأسعار متعددة تبعا لتعدد الطبقات .

أما الضريبة على الاموال فتكون المادة الخاضعة للضريبة هي الاموال سواء كانت ثروة أو دخول أو أي مظهر من مظاهر الغنى.

2-3-2 الضريبة الواحدة والضرائب المتعددة

يقصد بالضريبة الواحدة أي أن الدولة تعتمد في أيراداتها على نوع واحد من الضريبة, وهذا ما كان يحدث

قديما في أطار فلسفة المدرسة الفيزيوقراطية حيث يتم فرض الضريبة على قطاع واحد وهو الانتاج الزراعي بأعتبار أن الارض هي المصدر الوحيد للثروة .

أما الضريبة المتعددة فهي التي تعتمدها النظم الاقتصادية في الوقت الحاضر حيث يشمل الوعاء الضريبي كل أشكال وأوجه النشاط الاقتصادي .

2-3-3 الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

وهي التي تأخذ بها اليوم كل النظم الاقتصادية بغض النظر عن طبيعتها, وتعد الضرائب المفروضة على رؤوس الاموال والدخول ضرائب مباشرة, أما الضرائب التي تفرض على الانفاق أو الاستهلاك والتداول فأنها تمثل ضرائب غير مباشرة .

وفي أطار بحث تأثير كل من الايرادات النفطية والايرادات الضريبية على الايرادات العامة في العراق للمدة 2003 – 2018 فيمكن الاستدلال على ذلك من خلال الجدول رقم (1)

جدول (1) يوضح الايرادات العامة ونسبة مساهمة الايرادات النفطية والضريبية (مليار دينار)

السنة	الايرادات العامة الفعلية	الايرادات النفطية الفعلية	الايرادات الضريبية الفعلية	الايراد النفطي الى الايرادات العامة %	الايراد الضريبي الى الايرادات العامة %
2003	21460	15728	179	73.3	0.8
2004	32982	32593	655	98.8	1.92
2005	40502	39449	799	97.4	1.97
2006	49055	46873	959	95.5	1.95
2007	54599	51949	1065	95.1	1.95
2008	80641	76297	1569	94.6	1.94
2009	55243	50190	1054	90.1	1.90
2010	70178	63594	1338	90.1	1.90
نمو مركب	**18.04**	**21.6**	**32.5**		
2011	103989	103061	2071	99.1	1.99
2012	119817	111326	2311	92.9	1.92
2013	113797	110678	3796	97.2	3.33
2014	105386	97072	4264	75.0	4.04
2015	66470	56260	7385	84.6	11.1
2016	48506	44267	3850	91.2	7.93
2017	82069	71833	5446	87.5	6.63
2018	89640	79388	6073	88.5	6.77
نمو مركب	**-2.1**	**-3.6**	**16.3**		

المصدر: عداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي السنوي 2003- 2018 الصادر من وزارة المالية والبنك المركزي العراقي

من الجدول (1) يتضح بأن مرحلة ما بعد 2003 التي مثلت المرحلة الانتقالية للاقتصاد العراقي حيث تم التحول الى أقتصاد السوق الحر والانفتاح على الاسواق العالمية, وهذا ما نتج عنه أزدياد في الايرادات العامة التي تكونت في جزءها الاهم بالايرادات النفطية فمن الجدول (1) يلاحظ زيادة في تلك الايرادات التي تجاوزت كمياتها ال 2 مليون برميل يوميا, فضلا عن أرتفاع أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية ليتجاوز ال 100 دولار للبرميل الواحد حتى العام 2014 , وقد سجلت المدة 2003-2010 معدل نمو مركب للايرادات العامة بلغ 18% جاءت بفضل الايرادات النفطية التي سجلت للمدة نفسها معدل نمو مركب بلغ 21.6% .

أما المدة 2011-2018 فيلاحظ من الجدول أعلاه بأن ذروة الوفرة المالية للايرادات العامة كانت في العام 2012 مقابل وفرة الايراد النفطي الذي تحقق نتيجة أرتفاع أسعار النفط, ثم عادت لتنخفض وعلى وجه الخصوص في العام 2014 السنة التي أنخفضت فيها أسعار النفط في ألاسواق العالمية, حيث سجلت المدة أعلاه معدل نمو مركب سالب في الايرادات العامة والنفطية منها حيث بلغت على التوالي (-2.1,-3.6) وفي ذلك أشارة واضحة على أن الدخل القومي في العراق يعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية وما يؤكد ذلك هو كبر نسبة الايراد النفطي كمساهمة في الايرادات العامة حيث تجاوزت نسبة ال 90% للمدة قيد البحث .

أن دالة الطلب الكلي في العراق وكما هو معلوم تعتمد بشكل كبير على الانفاق الحكومي, وأن هذا الاخير يعتمد على الايرادات النفطية وهو ما يجعل أرضية البنية الاقتصادية رخوة أتجاه الصدمات النفطية, وهذا ما عرض الاقتصاد للمدة 2014-2018 الى حالة أنكماش في دالة الطلب الكلي نتيجة أنخفاض أسعار النفط التي أدت الى خفض الايرادات ثم خفض الانفاق الحكومي ليدخل الاقتصاد الوطني حالة أشبه ما تكون بحالة الركود الاقتصادي .

وفيما يتعلق بالايرادات الضريبية التي تمثل أحد أهم مصادر تمويل الايرادات العامة فأنها ظلت للمدة 2003-2018 تعاني حالة الجمود, وعدم مرونتها وقد يعود السبب في ذلك الى سوء السياسة الضريبية, فضلا عن التهرب الضريبي, حيث لم تتجاوز نسبة مساهمتها في الايرادات العامة حاجز ال 2% للمدة 2003-2010 , وحافظت على تلك النسبة كمساهمة في الايرادات العامة حتى العام 2014 مع أنخفاض الايرادات النفطية بسبب أنخفاض الاسعار, وقيام الحكومة بالبحث عن مصادر تمويل قد تخفف

من حدة العجز في الموازنة العامة حيث سجلت في نفس العام نسبة مساهمة بلغت 4%, ثم وصلت ذروتها كنسبة مساهمة 11% في العام 2015 عندما كان عجز الموازنة يسجل أكثر من 25 مليار دولار, ثم عادت لتنخفض بعد ذلك في العام 2018 حيث بلغت نسبة مساهمتها في الايرادات العامة 6.77%, وهذا يشير الى مدى تأثرها هي الاخرى بالايرادات النفطية, وكون الاقتصاد العراقي يعاني من ضعف نشاط القطاع الخاص وخصوصا في مجال الأستثمار وهذا يمكن أن يشكل سببا الى جملة الاسباب التي تؤدي الى ضعف مساهمة الايرادات الضريبية التي تعد من أهم مصادر تمويل الايرادات العامة في العراق .

3- بناء وتقدير النموذج القياسي للمتغيرات قيد البحث

أن هذا المحور من محاور البحث سيتجه نحو بناء وتقدير النموذج القياسي للمتغيرات قيد البحث للتعرف على طبيعة العلاقة بين تلك المتغيرات وللمدة 2003- 2018.

3-1 توصيف وبناء النموذج القياسي

تمثل مرحلة صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج كونه يوضح ما هي المتغيرات التي يجب أن يضمنها النموذج, وفي أطار هذا البحث فأنه سيتم تحديد فاعلية المتغيرات المستقلة (الايرادات النفطية, والايرادات الضريبية) وأثرها على المتغير التابع (الايرادات العامة) وسيتم تقدير العلاقة عن طريق معادلة الانحدار الخطي المتعدد كونه الاقرب الى الواقع الذي يحيط بالظاهرة قيد البحث, حيث أنها تتأثر بمجموعة من المتغيرات المستقلة التي تؤثر فيها .

وفيما يتعلق بالنموذج القياسي الخاص بهذا البحث فأنه يتحدد بالمتغيرات الاتية :

GR= f (OR ,TR)

ومن المعادلة أعلاه يمكن تحديد المتغيرات وكالاتي :

☒ المتغير التابع

GR : الايرادات العامة

☒ المتغيرات المستقلة

OR : الايرادات النفطية

TR : الايرادات الضريبية

وسيتم أستخدام أسلوب الانحدار المتعدد في تقدير النموذج القياسي, وبأفتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وفق الصيغة الخطية وشكلها كالاتي :

$$\boldsymbol{GR = b0 + b1 + b2 + ui}$$

حيث أن

$b0, b1, b2$ تمثل معلمات النموذج

وكون النموذج ذو طابع احتمالي فقد تم أدراج حد الخطأ ui الذي يمثل المتغيرات التي يصعب قياسها كميا (عطيه ، 2000 : 211)

3-1-1 تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS

سيتم التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى حيث تعد الافضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والاحصائية والقياسية كونها تعتمد مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء الى أدنى حد ممكن

(السيفو، 1988 :37)

تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 06/27/20 Time: 14:00
Sample: 2003 2018
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2315.721	1652.060	1.401717	0.1844
X1	0.997337	0.024843	40.14541	0.0000
X2	1.156062	0.326416	3.541686	0.0036

R-squared	0.993666	Mean dependent var	70894.00
Adjusted R-squared	0.992692	S.D. dependent var	29890.10
S.E. of regression	2555.240	Akaike info criterion	18.69704
Sum squared resid	84880299	Schwarz criterion	18.84190
Log likelihood	-146.5763	Hannan-Quinn criter.	18.70446
F-statistic	1019.748	Durbin-Watson stat	2.732243
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews

من النتائج أعلاه ووفق المعايير الاحصائية والقياسية يتضح

- أن أختبار t للمعالم المقدرة ومن خلال مقارنة المحسوبة بالجدولية وبدرجة حرية n−k وعند مستوى معنوية 5% والبالغة (1.761) يتضح بأننا نقبل الفرض البديل حيث أن المحسوبة أكبر من الجدولية, وهو ما يدل على معنوية المعالم المقدرة في النموذج .
- أن معامل التحديد R^2 Coefficient of Determination والبالغ 0.99 يشير الى أن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات الحاصلة بالمتغير التابع بنسبة 99% والباقي لعوامل لم تضمن بالنموذج .
- فيما يتعلق بأختبار F فعند مقارنة المحسوبة بالجدولية وعند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية n−k−1 والبالغة (3.81) يتضح بأننا نقبل فرض البديل مما يدل على معنوية العلاقة للنموذج ككل .
- أما أختبار DW فأن قيمته البالغة 2.732 تدل على خلو النموذج من مشكلة ألارتباط الذاتي .

وفيما يتعلق بتقييم النتائج وفق المعايير الاقتصادية فأن اشارات المعلمات المقدرة للنموذج تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية الذي يشير الى العلاقة الطردية بين الايرادات العامة وكل من الايرادات النفطية والايرادات الضريبية, حيث تشير معلمة ميل الايرادات النفطية والبالغة (0.99) تشير الى أن التغير في الايرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير بالايرادات العامة بمقدار ميل المعلمة .

أما معلمة ميل الايرادات الضريبية والبالغة (1.156) فأنها تشير الى أن التغير بالايرادات الضريبية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير بالايرادات العامة بمقدار ميل المعلمة, كما أن أرتفاع قيمة معلمة ميل الايراد الضريبي يمكن أن يعود الى أنخفاض الايراد النفطي مقابل الارتفاع بالايراد الضريبي للمدة 2014−2018 حيث أدى السلوك غير المنتظم لبيانات العينة الى أرتفاع قيمة المعلمة (Baltagi ,1999:363), ولذلك عمد الباحث الى أستبعاد 4 سنوات من التقدير كونها تعد سنوات متطرفة من الناحية ألاقتصادية, وقد كانت نتائج التقدير بعد الاستبعاد كالتالي

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 06/27/20 Time: 18:08
Sample (adjusted): 2003 2014
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2671.055	2061.734	1.295538	0.2274
X1	0.997523	0.051066	19.53415	0.0000
X2	0.934106	1.329823	0.702429	0.5002

R-squared	0.994078	Mean dependent var	70634.92
Adjusted R-squared	0.992762	S.D. dependent var	33579.46
S.E. of regression	2856.723	Akaike info criterion	18.96506
Sum squared resid	73447774	Schwarz criterion	19.08628
Log likelihood	-110.7903	Hannan-Quinn criter.	18.92017
F-statistic	755.4305	Durbin-Watson stat	2.735183
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews

من النتائج أعلاه يتضح معنوية علاقة الايرادات النفطية بالايرادات العامة فمن مقدار معلمة ميل الايراد النفطي والبالغة (0.997) وكونها معنوية سواء من حيث قيمتها المحسوبة بأختباري t و F وعند مستوى معنوية 5% , مع أرتفاع قيمة R^2 والبالغة 0.99 مما يشير الى كبر قيمة تفسير المتغيرات المستقلة للتغير في المتغير التابع ,كما أن قيمة F الواضحة في النتائج اعلاه تشير الى جوهرية النموذج ككل, فضلا عن قيمة DW التي تشير الى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي .

ولمعنوية العلاقة بين الايرادات النفطية والايرادات العامة وجوهريتها في النموذجين سواء قبل الاستبعاد أو بعده, فقد تم اللجوء الى تحليل العلاقة في الاجل الطويل بين الايرادات النفطية والايرادات العامة وعلى وفق أختبار التكامل المشترك .

وللتعرف على وجود علاقة توازنية في الاجل الطويل بين المتغير المستقل (الايرادات النفطية) والمتغير التابع (الايرادات العامة) من عدمه فسيتم أختبار التكامل المشترك الذي يحاكي وجود توازن في الاجل الطويل

(Schwarz ,1978: 467), ولأختبار التكامل المشترك للسلسلة الزمنية فسيتم أعتماد منهجية Johansen التي تقوم على أختبار الفروض بأعطأنا قيمة λ *Trace* تحت الفرضيتين التاليتين :

H0 : q = 0

H1 : q > 0

حيث ترفض الفرضية العدم لصالح الفرض البديل اذا كانت قيمة λ *Trace* المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية .

ولأجراء ذلك الاختبار فسيتم أولا أختبار أستقرارية السلسلة الزمنية وسيتم ذلك عبر الاتي :

3-1-2 رسم السلسلة الزمنية

شكل رقم (1) يوضح السلسلة الزمنية للايرادات العامة

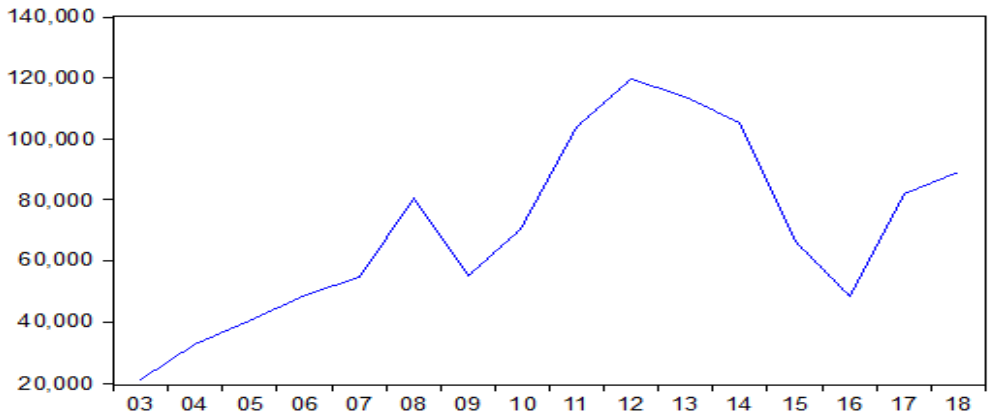

الشكل رقم (2) يوضح السلسلة الزمنية للايرادات النفطية

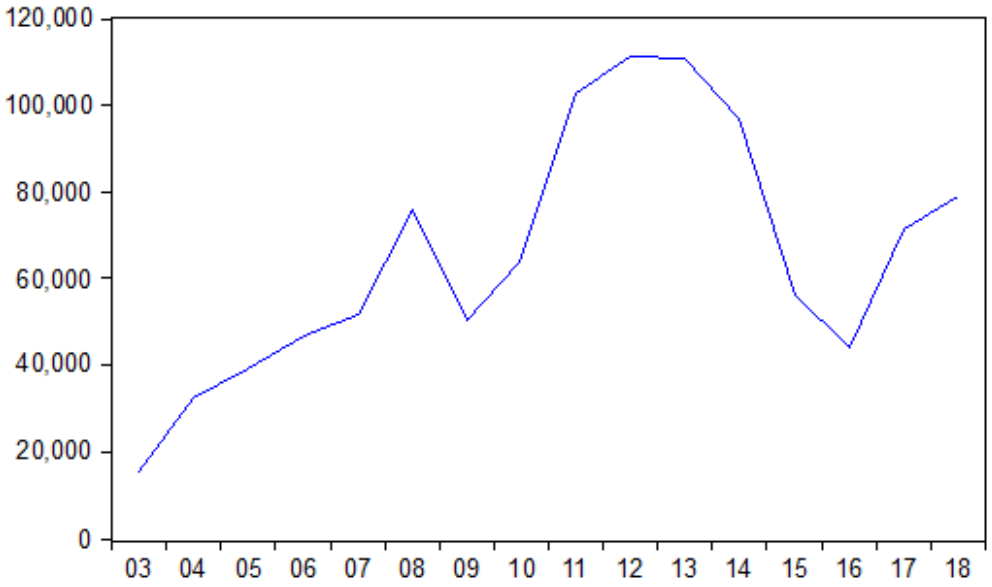

ومن رسم مشاهدات السلسلة الزمنية لمعرفة الاتجاه العام لها يتبين بأنها غير مستقرة, وعليه فسيتم أختبار أستقراريتها .

3-1-3 : أختبار استقرارية السلسلة

سيتم أختبار أستقرارية السلسلة الزمنية من خلال أختبار جذر الوحدة والتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرين قيد البحث بأستخدام أختبار Dieky – Fuller وأختبار فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة وعدم أستقرارية السلسلة الزمنية (Fuller, 1976: 9)

جدول (2) يوضح نتائج أختبار Dieky– Fuller

المتغيرات	المستوى	الفرق الاول	الفرق الثاني
GR	-1.7844	-2.9154	-4.0556
OR	-1.7595	-3.0093	-4.2475
القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%	-3.7911	3.7911	-3.8289

المصدر : أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews

ومن الجدول رقم (2) يتبين بأن السلسلة الزمنية للمتغيرين غير مستقرة سواء في المستوى أو حتى عند الفرق الاول, وأنها تصبح مستقرة عند الفرق الثاني كما موضح في الجدول, وعليه فأنها تكون متكاملة من الدرجة (2) ~ I بوجود حد ثابت وأتجاه زمني .

4-1-3 : تحليل التكامل المشترك

بعد التحقق من الشرط الاول بأستقرار السلاسل الزمنية من نفس الدرجة سيتم التحقق من علاقة الاجل الطويل بحسب أختبار Johansen وكالاتي :

جدول (3) يوضح أختبار Johansen للتكامل المشترك

فرضية العدم	القيم الحرجة عند 5%	λTrace	Prob
q= 0	25.8721	26.0137	0.0480
q> 0	12.5179	11.8704	0.0640

المصدر : أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews

ومن الجدول (3) يتبين بأن λTrace أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبذلك يتم قبول فرض العدم بوجود متجه واحد على ألاقل للتكامل المشترك مما يدل على وجود توليفة خطية مستقرة بين المتغيرين (الايرادات النفطية والايرادات العامة) .

2-3 : تقدير معادلة الانحدار

بعد التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين كل من الايرادات العامة والايرادات النفطية سيتم في هذه المرحلة تقدير معادلة الانحدار بين المتغيرين وكالاتي :

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 06/26/20 Time: 21:16
Sample: 2003 2018
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3158.167	2210.140	1.428944	0.1750
X	1.031705	0.030986	33.29588	0.0000

R-squared	0.987529	Mean dependent var	70894.00
Adjusted R-squared	0.986638	S.D. dependent var	29890.10
S.E. of regression	3455.075	Akaike info criterion	19.24954
Sum squared resid	1.67E+08	Schwarz criterion	19.34612
Log likelihood	-151.9964	Hannan-Quinn criter.	19.25449
F-statistic	1108.616	Durbin-Watson stat	1.628383
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews

ومن معادلة التقدير أعلاه يتضح بأن أختبار t يشير الى أن t المحسوبة هي أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية n–k والبالغة 1.761 هو ما يشير الى معنوية العلاقة للمتغيرين قيد البحث, وأن قيمة معامل التحديد R^2 Coefficient of Determination البالغة 0.98 تشير الى أن التغير في الايرادات العامة يفسره التغير في الايرادات النفطية بنسبة 98%, وأن قيمة DW والبالغة 1.628 فأن أقترابها من 2 يؤكد خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي .

4- الاستنتاجات والتوصيات

4-1 الاستنتاجات

- لقد تبين من دراسة وتحليل الايرادات النفطية والضريبية للمدة قيد البحث بأن الايرادات النفطية تلعب دورا مهما في تكوين الايرادات العامة, وأن هذه الاخيرة تتأثر بشكل كبير بالتغيرات التي تحدث بالايرادات النفطية سواء من خلال الكميات أو تغير أسعار النفط في الاسواق العالمية, وأن الايراد الضريبي لأيؤثر الا بقدر ضئيل وهو ما يبدو من خلال مساهمتها في الايرادات العامة والتي لم تتجاوز في المتوسط وللمدة موضوع البحث 3.6% .
- أن معادلة الانحدار المتعدد أكدت معنوية العلاقة بالنسبة للمتغيرات قيد البحث, وأن الايرادات النفطية وبعد أستبعاد القيم المتطرفة, أشارة ومن خلال قيمة معلمة ميلها والبالغة 0.99 الى كبر تأثيرها على الايرادات العامة .
- أن كبر قيمة R^2 Coefficient of Determination لكل النماذج المقدرة أثبتت بأن كل تغير في الايرادات العامة أنما يفسر بواسطة المتغيرات المستقلة وبنسبة لاتقل عن 98%, كما أن أختبار التكامل المشترك Cointegration وبحسب أختبار Johansen أشار الى وجود علاقة توازنية بالاجل الطويل بين الايرادات النفطية والايرادات العامة .

4-2 التوصيات

- ضرورة العمل على أيجاد علاقة توازنية غير أعتمادية بين الايرادات العامة والايرادات النفطية, وهذا يتم من خلال خفض الاعتماد على تلك الايرادات, والعمل على أيجاد مصادر متنوعة للايرادات العامة تتسم بالثبات والاستقرار النسبي, كون الايرادات النفطية شديدة التقلبات وهو ما يعرض الايراد العام لتلك التقلبات .

- العمل على أستغلال الفوائض التي تحدث في الموازنات العامة وتوجيهها نحو الاستثمار سواء الداخلي أو الاجنبي مع تفعيل قناة الضرائب كأحد مصادر تمويل الايرادات العامة ومعالجة حالة التهرب الضريبي .
- أن تنويع القاعدة الانتاجية أصبح ضرورة حتمية لابد من العمل عليها وكسر حالة الجمود للاقتصاد العراقي, وهذا يتحقق عن طريق دعم وتنمية القطاعات المختلفة في الاقتصاد وخصوصا الصناعية والزراعية منها, للتخلص من حالة الاعتماد على الصناعة الاستخراجية في مجال أنتاج النفط الخام الذي يشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي العراقي للمدة قيد البحث .

المصادر العربية والاجنبية

1- الجنابي ، طاهر، (2011)، " علم المالية العامة والتشريع المالي " المكتبة القانونية – بغداد

2- ابدجمان, مايكل,(2008)، " الاقتصاد الكلي" , دار المريخ للنشر, الرياض .

3- السيفو ، وليد اسماعيل, مدخل الى الاقتصاد القياسي, دار الكتب للطباعة والنشر, جامعة الموصل, 1988

4- البنك المركزي العراقي, التقرير الاقتصادي السنوي للمدة (2003-2018) .

5- العدل ، محمد رضا، و لطفي علي ،(2008)، " اقتصاديات المالية العامة " ، الطبعة الاولى ، الدار الجامعية الاسكندرية .

6- العبيدي ، سعيد محمد علي ،(2011) " اقتصاديات المالية العامة " الطبعة الاولى ، دار دجلة، عمان – الاردرن

6- عبدالله، حسين محمود (2015) ، " اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الضريبي " دراسة تطبيقية .

7- عطيه، محمد عبد القادر، (2000)،" الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق" الدار الجامعية للطباعة والنشر – الاسكندرية .

8- مشكور ، سعود جايد واخرون (2014) " المحاسبة الحكومية " تطبيقاتها المركزية واللامركزية في العراق ، الطبعة الاولى ، دار نيبور – العراق

9- وزارة المالية العراقية, دائرة الموازنة العامة, التقارير السنوية, للمدة 2003-2018 .

10- وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية " سبل تنمية مصادر الايرادات العامة " 2009 .

11-Baltagi, BH, Econometrics, 2nd , Edition, New York, Heidelberg, 1999

12- Fuller, W.A. (1976). Introduction to Statistical Time Series. New York: john Wiley and Sons. ISBN 0-471-28715

13- A. Schwarz, Estimating The Dimension of amodel, Annals of statistics, 6(2),1978.